http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1986) السنة الثامنة - الاحد (12) كانون الاول 2010

عزيزي المواطن

خصصت المدى هذه الصفحة من أجلك على أمل أن ترفدها بآرائك الحرة ومقترحاتك وشكواك المشروعة، وكل ما ينشر فيها يعبر عن رأي أصحابها ولا يمثل رأي الصحيفة، إلا من حيث تضامنها مع مشاكل المواطنين ونحن مستعدون لنشر رسائلكم وشكاواكم والتي نأمل ان تكون بعيدة عن الانفعال الجارح وبأسلوب هادئ ورصين ينسجم مع نهج المدى الذي يحرص على حرية الرأي وديمقراطية التعبير آملين مراسلتنا على عنوان الجريدة أو عبر البريد الالكتروني:

Almada112@yahoo.com

SMS

الى / قيادة عمليات بغداد – الرصافة

■ يشكو لفيف من المواطنين من سكنة المحلة ٣٣٧ حي عدن في منطقة الشعب من استمرار حجز مصادر أرزاقهم على جانبي الشارع العام المؤدي الى نهاية (الفورتات) والذي يشتمل على المئات من المحال، بسبب وضع الحواجز الكونكريتية التي طال أمد وجودها من دون مبرر خصوصا مع استتباب الوضع الأمني في المنطقة، ويناشدون القيادة المذكورة الإسراع بإزالة تلك الحواجز رأفة بحالهم وحال معيشة عوائلهم،كما يقترحون على قيادة عمليات بغداد الرصافة إبقاء الحواجز الكونكريتية حول الدوائر الرسمية فقط حماية لها ولمراجعيها من المواطنين.

عنهم / المواطن أحمد كاظم الساعدي

كاريكاتير..... عادل صبري

مجرد كلام

مع الأشهر الأولى للعام الدراسي الجديد،تبدأ فصول صفحة جديدة من معاناة الناس من ذوي الدخول الواطئة والمحدودة، الزي المدرسي والحقيبة المدرسية والقرطاسية، ومن ثم كتب المناهج الدراسية الناقصة.. ومثلما اعتاد الطلبة وذووهم في كل مدخل عام دراسي جديد، فإن كلف الانتظام في الدوام المدرسي تخترع لهم الجديد دائما من المصروفات التي هي من شأن القيمين على قانون التعليم المجاني الذي سيغدو عاجلاً وبالاً على الفقراء..

وسيجد الأولياء والأبناء مثل كل بداية عام دراسي، ان المفردات التي ينبغي لهم شراؤها لحاجة أولادهم إليها، سيجدونها مبثوثة في السوق السوداء من دون ان يكلف أحد من باعتها، موظفين رسميين وأهالي، مسح عبارة(يوزع مجانا) من عليها، فضلا عن كتب المنهاج الدراسي، التي تباع بأسعار فوق خيالية، وتتصدر أغلفتها عبارة(الجمهورية العراقية/ وزارة التربية)..

ما سبق ملمح واحد من عشرات الملامح التي تنضح بها معاناة الشرائح المحدودة الدخل إزاء مكابدات فلذات أكبادهم كل عام دراسي، فهناك الاكتظاظ الذي بلغ أشده في العام الماضي، والمحدودية الشديدة في عدد الأبنية، والخدمات الصحية المفقودة، و... و...وكل عام والتربية بخير.

كاظم الجماسي

تقرير

استفحال ظاهرة ضحايا حوادث الطرق في العراق

□ متابعة/ المدى

ما تزال حوادث الطرق تشكل مشكلة كبيرة وسبباً رئيسياً من أسباب الوفيات والإصابات وحالات العجز في جميع أنحاء العالم. ويذكر أنه في كل عام يموت ما يقرب من ١,٣ مليون شخص، ويصاب ما بين ٢٠ و٥٠ مليوناً آخرين بجروح نتيجة حوادث الاصطدام على الطرق، بحسب إحصاءات، ويحدث أكثر من ٩٠٪ من هذه الوفيات في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان متوسطة الدخل التي يقل عدد السيارات فيها عن نصف عدد المركبات في العالم، وتأتي الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق ضمن أهم ثلاثة أسباب لوفاة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٥ – ٤٤ عاماً. وتهدد الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق بعرقلة الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية في العالم. إذ تقدر الخسائر العالمية من جراء الإصابات الناجمة عن حركة المرور على الطرق بما مجموعه ٥١٨ بليون دولار، وتكلف الحكومات ما بين ١–٣٪ من ناتجها القومي الإجمالي. وتشكل هذه الخسارة في بعض البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الشدخل، أكثر من إجمالي المساعدة الإنمائية التي تتلقاها.

وتلقي الإصابات الناجمة عن حوادث المرور عبئا ثقيلا على اقتصاد البلد بسبب ما تحدثه من آثار مباشرة في خدمات الرعاية الصحية والتأهيل، وكذلك من خلال التكاليف غير المباشرة. وفي العراق بينت إحصائيات رسمية أن هذه الحوادث تتسبب بقتل العراقيين بستة أضعاف، ما يذهب ضحية العمليات الانتحارية والتفجيرات.

وفي هذا الشأن يقول مدير عام دائرة العمليات والخدمات في وزارة الصحة جاسب لطيف إن "حوادث الطرق في العراق تقتل من المواطنين ستة أضعاف ما تقتله العمليات الإرهابية"، داعيا الدولة إلى "إقرار قوانين صارمة للحد من الظاهرة".

ويوضح لطيف أن "نسبة الحوادث التي تسلمتها أقسام الطوارئ في المستشفيات في عام ٢٠١٠ هي ١٤٪ حوادث سيارات، و٤,٥٪ حوادث دراجات نارية، و٠,٥٪ حوادث دراجات هوائية، أما حوادث المشاة فهي ١,٢٥٪"، مبينا أن "هذه الإعداد هي مقاربة لأعداد السنوات الماضية ولم يطرأ عليها اي تغيير يذكر".

ويبين لطيف أن "هذه الحوادث هي واحد من بين أكثر ثلاثة أسباب للموت في العراق وهي تفوق ما تقتله العمليات الإرهابية بمعدل ست مرات، وهو رقم كبير لا بد من التوقف عنده"، معتبرا أن "الحد من هذه الظاهرة يحتاج إلى تكاتف كل الجهات المعنية مثل وزارة الداخلية المتمثلة بمديرية المرور ومديرية الطرق والجسور فضلاً عن السيطرات الأمنية الموجودة في الشارع هي أيضاً لها علاقة".

ويضيف: إن "توعية المواطنين من خلال الإعلام له اثر كبير بتقليص عدد الحوادث، لكن للأسف الإعلام يفرض علينا أسعار بث باهظة الثمن، ففي بعض الأحيان نبث إعلانات توعية في مجال الصحة تفرض علينا القنوات الفضائية أسعاراً عالية جداً، فمثلاً قناة (...) تفرض علينا ١٠٠$ للثانية الواحدة فما بالك بالقنوات غير الحكومية والعربية؟

وبشأن التمويل الحكومي، يقول لطيف إنه "يوجد هنالك تمويل حكومي، لكن بث الإعلان في عشر قنوات فضائية وتكراره مرات في اليوم لمدة أشهر يستنزف ميزانية وزارة الصحة كلها، وهو يحتاج تعاونا من أعلى المستويات"، موضحا أن "وزارة الصحة معنية بتسلم الإصابات عندما تحدث، خاصة التي تكون اكثرها خطورة وتحتاج إلى تأهيل ويحتاج بعضها إلى صناعة الإطراف والمساند، وهذا كله يحتاج إلى المال".ويشير لطيف إلى أن مديرية المرور "بدأت الآن خطوة جيدة بتسجيل كل السيارات ومنح السائقين إجازات السوق، لأن اغلب سائقي المركبات لا يملكون إجازات سوق، لذا يجب الالتزام بقوانين المرور للتغلب على الحوادث المتكررة".

ويختتم كلامه قائلا "يفترض وجود قوانين صارمة مع انتشار رجال المرور في كل مكان وتفعيل نظام الإشارات الضوئية، لأن اغلبها غير عاملة حاليا والمفروض أن تكون لها خطوط طاقة كهربائية مستمرة او تشغيلها على الطاقة الشمسية واستمرار عملها ليلاً ونهاراً فضلاً، عن استعمال كاميرات لضبط السيارات المخالفة".

نفخ

صح النوم!!!

تطوير الأداء الوظيفي ومساعي الجامعات العراقية

□ بغداد/عماد جاسم

يشَخّصَ متابعون عمل المؤسسات الحكومية العراقية، وجود الكثير من العراقيل الإدارية بسبب غياب المهنية والعلمية المطلوبة عند المنتسبين، مع تراجع الأداء لعدم مواكبة التطور التقني للتطوير الإداري والمالي. وتسعى بعض المراكز الاستشارية التابعة للجامعات العراقية لفتح دورات مكثفة لتطوير الكوادر الوظيفية وإعادة النظر بالعمل التطبيقي بعد تقليل الروتين وتحسين أداء العاملين، ومن المراكز العاملة في هذا الميدان المركز العربي للاستشارات والتطوير الإداري التابع للجامعة المستنصرية الذي يضم أساتذة وخبراء إدارة ومالية، ويقوم بإعداد البرامج التطويرية وينفذها في الدوائر.

ويشير مدير المركز الدكتور هادي صالح كليباوي إن هناك دورات شهرية يقوم بها المركز للمنتسبين في مختلف التخصصات بترشيح من المؤسسات الحكومية يحصل فيها الموظف على شهادة تقييم قد تساعده في التدرج الوظيفي، لكن المهم في الدورات هو رفع مستوى الأداء والتذكير بمنهجية العمل الحديثة وتحجيم الخسائر الناتجة من الروتين والبطء بالعمل، مضيفا إن هناك أمية في مجال التنمية الإدارية ونحتاج إلى ثورة تغيير جذرية عبر برامج تطوير الكوادر.

ويشارك في الدورات التي تشمل تطوير الكوادر الوسطى وتحسين أداء القيادات الإدارية والمالية والقانونية موظفون من مختلف المحافظات ومن وزارت متعددة.

ويوضح حسن عبد الرزاق من دائرة صحة كربلاء إن اغلب المنتسبين بحاجة إلى هكذا دورات ومعرفة ببرامج العمل الجديدة وان هناك تعليمات وزارية تشجع على أهمية المشاركة التي تكون هي العامل المهم في الترقية الوظيفية.

ويرى حامد مجيد من وزارة التجارة ان بعض المؤسسات ترفض مشاركة المنتسب وتمنع أي نوع من تجديد المعلومات للموظف أو للدائرة ما ينتج عن ذلك تخلف وروتين بسبب غياب الوعي بالعمل الحديث وأهميته.ولعل اغلب المدراء لا يوافقون على التطوير لأنهم أصلا أتوا عن طريق المحاصصة وليس لهم دراية وخبرة علمية. أما الخبير في التنمية الإدارية الدكتور عصام نافع فيشدد على أهمية متابعة الدوائر في تطبيق المناهج الإدارية والبرامج التطويرية وعدم الاكتفاء بدورات تنمي قدرات المنتسب ولا تدخل سياقات العمل المهني المنظم، أي من خلال زيارات لتلك المراكز للاطلاع على المعرقلات وهل هناك تنفيذ للدروس النظرية في واقع الحال أم هناك رفض لتلك التوجهات من قبل الإدارات.

مع أهمية تعضيد دورات للخبراء والتدريسيين في تلك المراكز في خارج العراق لأنهم أيضا بحاجة إلى تطوير، إذ إن العمل الإداري في حالة تطور سريع جدا وعلى المراكز أن تراجع عملها على وفق تلك المستجدات.

وصلتنا اجاباتكم

إلى / صحيفة المدى
م / إجابة

نهديكم أطيب تحياتنا...

نشرت صحيفتكم بعددها(١٩٥٢) في ٢٠١٠/١١/٢ موضوعا بعنوان(صح النوم/ ذوو الاحتياجات الخاصة.. بين جهلهم بحقوقهم وإهمال الجهات المعنية) نود ان نبين الآتي: تبذل دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة جهداً إعلامياً ملموساً لتعريف المواطن بالخدمات التي تقدمها الدائرة لذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين عقليا والمعاقين بدنيا وشديدي الإعاقة من رعاية تربوية واجتماعية وتأهيلية وتشغيلية للقادرين منهم على العمل، فضلا عن الرعاية الإيوائية لشديدي الإعاقة منهم وفي الوقت الذي نشكر الصحيفة على اهتمامها بالموضوع فإننا ندعو وسائل الإعلام كافة إلى تسليط الضوء على الدور والمعاهد والورش والجمعيات التي تخصصها الدائرة لخدمة هذه الشريحة. شاكرين تعاونكم معنا...مع التقدير.

فريال يوسف
مدير الإعلام

إلى / صحيفة المدى
م / إجابة

نهديكم أطيب تحياتنا

نشرت صحيفتكم بعددها(١٩٥٤) في ٢٠١٠/١١/٤ موضوعاً بعنوان(إلى/دائرة الرعاية الاجتماعية) نود إن نبين الآتي:

إن محاربة الفساد وتقليل مساحة الطارئين على شبكة الحماية الاجتماعية هي من أولويات دائرة الرعاية الاجتماعية سعياً إلى إيصال الحق لمستحقيه.

شاكرين تعاونكم معنا...مع التقدير

فريال يوسف
مدير الإعلام

حديث الصورة

عدسة: حازم خالد

إضافة إلى جماليات ساحة التحرير ونصب الحرية تشاهد كل صباح شباب الفضائيات وهم يجمّلون الساحة بلقاءاتهم لاستطلاع آراء الناس.

وخزة

روتين المراجعات الرسمية.. والحكومة الإلكترونية

□ بغداد/ المدى

يتردد بين حين وآخر تعبير الحكومة الالكترونية والعمل على تنفيذ مشروع بهذا الاسم في أجهزة الدولة العراقية. وبعد العزلة الدولية التي عاشها العراق في سنوات العقوبات والحروب وانقطاعه عن مواكبة تطورات العلم والتكنولوجيا يبدو مشروع الحكومة الالكترونية حرقاً للمراحل من اجل اللحاق بما فات.

ولكن كثيرين من المواطنين لا يعرفون ما تعنيه الحكومة الالكترونية رغم انها تمس حياتهم مباشرة ، وعلى الأخص حين يراجعون دوائر الدولة ويتعاملون مع أجهزتها البيروقراطية وروتينها الرسمي. ويصف المسؤولون عبر تصريحاتهم الحكومة الالكترونية بأنها حكومة خدمات تمكن المواطن من متابعة معاملته عبر الانترنت.ويقدم بعضهم مثالاً على دور الحكومة الالكترونية أو "الحوكمة" بحسب تعبيرهم في تسريع معاملات المواطنين، موضحين إن المواطن الذي يحتاج الآن الى عشرة تواقيع لإنجاز معاملة قد ينجزها بتوقيعين بمساعدة الحكومة الالكترونية.

ويشيرون إلى المستوى الذي بلغه العراق في مجال الحكومة الالكترونية بمعايير الأمم المتحدة، ويرون ان العراق يمر بالمرحلة الثانية التي تُسمى مرحلة تحسين ما أدخل في المرحلة الابتدائية. ويؤكدون توفر خدمات الكترونية ملموسة خلال الشهرين المقبلين وخاصة في مجال الخدمات التي تقدمها وزارات على تماس مباشر بحياة المواطنين مثل: وزارات البلديات والصحة والتربية والداخلية والاتصالات. ولكنهم يشكون غياب التشريع الذي ينتظر إقراره في مجلس النواب إلى جانب قوانين أخرى. وفي غضون ذلك يتعين على المواطن ان يجد طريقه في متاهات البيروقراطية وربما المرور على عشرة موظفين لإنجاز معاملة لا تحتاج الى أكثر من اثنين بمعايير الحكومة الإلكترونية.